حرب إبادة سرية لأجيال المستقبل

مأساة الطفولة في اليمن

تواجه الطفولة في اليمن حرباً وحشية يجري تنفيذها بطريقة سرية عبر اكثر من اسلوب اجرامي حيث يتعرض أطفال اليمن منذ بضعة سنوات لمؤامرة واضحة ويجري استهدافهم بصورة مركزة اكثر من غيرهم من فئات المجتمع .. ولعل من أبرزها نشاط المتاجرة بأطفال اليمن وعبر عصابات منظمة تعمل في العديد من المحافظات اليمنية ونجد أنه كلما سقط بعض اعضائها صدفة بيد المواطنين او رجال الأمن يتم اطلاقهم وكأن لديهم حصانة تحميهم من العقاب رغم ان الاسلام يجرم استعباد الناس ما بالنا عندما يتم المتاجرة بهم..

كتب/ شيماء محمد

الضمير العالمي في إجازة أمام ما تتعرض له الطفولة

والافضع من ذلك ان تنتعش اسواق المتاجرة بأطفال اليمن في دول الجوار للمتاجرة بهم وعبر عمليات تتم من خلال منافذ حدودية معروفة ..هذا في الوقت الذي يعجز الباحثون عن فرص عمل اجتياز الحدود ..ليس هذا فحسب بل اننا نجد المنظمات الدولية لم تدن سياسة اعادة انتاج العبودية ولم تتبنى سياسات لحماية اطفال اليمن وحصرت دورها ورسالتها في جانب الحصر والتعداد لعدد الضحايا .. للأسف لاتزال المنظمات الدولية ومنذ عقود تشكو وتتباكى من الامراض السته التي تفتك بأطفال اليمن وتغض الطرف عن ماهو اخطر من ذلك وخصوصاً عندما تتجاهل عصابات تتاجر بأطفال اليمن وتصدرهم للموت في جبهات القتال في اكثر من دولة باسم الجهاد .. وتتجاهل القاعدة واحزاب متطرفة عندما تستغل فقر الاطفال وذويهم وتزج بهم الى محارق الموت بوحشية ولا تخجل تلك المنظمات وهي تتستر عن المجرمين الذين يرتكبون جرائم بشعة بحق الاطفال والشعب اليمني ..

70 ألف طفلٍ يموتون سنوياً دون سن الخامسة

ان ما يتعرض له اطفال اليمن من جرائم لا يظهر بشاعة المجرمين الذين يغتالون الطفولة عبر تلك الاساليب القذرة وانما عبر الموت جوعا وحرمانهم من الدواء .. اليست هذه هي اساليب مالتوس ولاسال صاحبي النظرية الحديدية وقارب النجاة اللتين وضعتا لتخفف عدد السكان بدعوى عدم كفاية الغذاء ..واليوم نجد هذه الوحشية تمارس ضد اطفال شعبنا الذين اصبحوا لا يجدون من يحميهم ، ويكفينا للتأكيد هنا على قذارة الدور للمنظمات المهتمة بالطفولة انها تحمل مسؤلية مايتعرض له اطفال اليمن الامراض الستة تهرباً من قول الحقيقة ان لم يكن تستراً على المجرمين الحقيقين الذين يمارسون قتل اطفال اليمن عبر سياسة تكريس الفقر وحرمانهم من الدواء ومن التعليم واستغلالهم في اعمال شاقة وقاتلة ..

ان مأساة الطفولة في اليمن تبين ازمة الضمير العالمي وبلوغه أسوأ مراحل الفساد والذي يمكن ان نقول ان ماهو اخطر من الامراض الستة هو المنظمات الدولية المهتمة بالطفولة .. وها هي شوارع اليمن تدلل على ذلك تشير الى الانحراف برسالتهم الانسانية ولكن الأسوأ من ذلك هو عدم التزام هذه المنظمات باحترام وتطبيق العهود والمواثيق الدولية ..

وهنا ننشر أنموذجاً على تحول هذه المنظمات الى مجرد اجهزة تقوم بمهام التعداد والاحصاء للماسأة وليس اكثر ،وقد كشف تقرير اعده مكتب منظمة اليونيسيف في اليمن حول «واقع الأطفال في اليمن « أن ما يزيد على مليون طفل بنسبة ٢٢ ٪ لايزالون خارج المدارس وعلى الأخص الفتيات رغم تحسن مؤشرات التعليم في اليمن خلال العقد الماضي .وأن نسبة الفتيات تمثل ٣٠٪، فضلا عن وجود تحديات أخرى تتمثل بتزايد إعداد الطلاب في سن الدراسة ومحدودية المدارس الأمر الذي يسبب كثافة في الفصول الدراسية حيث يصل في بعض المدارس إلى ١٢٠ طالب في الفصل الواحد .

عصابات تتاجر بالأطفال كعبيد أو وقود في الحروب والمنظمات الدولية في صمت مريب

ويشير التقرير الى أن أكثر من مليون طفل مازالوا يعانون من سوء التغذية الحاد، وربع هؤلاء الأطفال يواجهون خطر الموت، بسبب عدم وجود الغذاء المناسب والكافي وانتشار أمراض الإسهالات، والذي يؤثر سلبا على النمو الجسدي والعقلي للأطفال طوال حياتهم».

وبحسب التقرير لايزال نحو ٧٠ ألف طفلا يموتون سنويا قبل أن يبلغوا عامهم الخامس.

من جهة ثانية اوضحت اليونيسيف أن العديد من اطفال اليمن تعرضوا للقتل والإصابة والتشويه نتيجة لانفجار الألغام والقذائف وغيرها في مناطق المواجهات المسلحةوقد نتج عن ذلك استشهاد ٨٦ طفل وإصابة آخرين بجراح خطيرة العام ٢٠١٢م.

وأفاد أن نسبة الفتيات اللاتي يتزوجن قبل سن الـ ١٥ عام تقدر بـ ١٤٪، كما أن حوالي ١٥٠ طفلاً يتعرضون لخطر صدور أحكام إعدام بحقهم أو في المراحل القضائية الاخيرة لصدور أحكام إعدام ومنهم ٢٥ طفلاً موجودون الآن في قائمة الإعدام لارتكابهم جرائم وهم في سن الأحداث.

أمام الرئيس هادي وقيادة المؤتمر

اكثر من (20) مؤتمرياً يقصيهم مدير مكتب التعليم الفني في الأمانة

ناشد موظفو ومدرسو التعليم الفني والتدريب المهني في أمانة العاصمة صنعاء- الرئيس عبدربه منصور هادي، بوقف سياسة الإقصاء والاجتثاث التي يمارسها القيادي في احزاب اللقاء المشترك- مدير مكتب التعليم الفني والتدريب المهني في امانة العاصمة، ضد الكفاءات الوطنية وإقصاءهم من الوظيفة ومن إدارات المكتب ومعاهد التعليم الفني والتدريب التابعة للمكتب في امانة العاصمة.

وطالب موظفو التعليم الفني والتدريب المهني قيادة المؤتمر الشعبي العام وحلفائه بموقف حازم تجاه سياسة الاجتثاث التي تمارس ضدهم من قبل مدير مكتب التعليم الفني بالعاصمة وإقصائهم من وظائفهم بجرم انتمائهم السياسي للمؤتمر وحلفائه، وتعيين بدلا عنهم اشخاص لا علاقة لهم بالتعليم الفني والتدريب المنهي لا من قريب ولا من بعيد.

وقالوا في مناشدة وشكوى لهم: ان مدير مكتب التعليم الفني بالعاصمة الذي تعين قبل اشهر- اقصى اكثر من عشرين مديراً عاماً للإدارة ورؤساء اقسام يعملون في ادارات وأقسام المكتب والمعاهد التابعة له منذ سنوات بمؤهلات وكفاءات مهنية وفنية تخصصية.

مشيرين إلى أن عمليات الإقصاء مخالفة للقوانين وللوائح المنظمة للتعيينات في سلك التعليم الفني والجهاز الاداري للدولة..

مؤكدين أنه تم تعيين أشخاص بدلاً عنهم استقدمهم من خارج منتسبي وزارة التعليم الفني وبمؤهلات وتخصصات لا علاقة لها بالتعليم الفني والتدريب المهني.. كما أن بعضهم لا يحملون مؤهلات بالمرة ولا خبرة في التعليم الفني، بينما البعض الآخر يحملون مؤهلات تربوية وليست فنية تخصصية.

فيما البرلمان يشكل لجنة للنظر في الشكوى

المتشددون يواصلون الحرب على طلبة كلية الشرطة

كلف الأخ يحيى علي الراعي رئيس مجلس النواب لجنة من بين أعضاء المجلس للجلوس مع لجنة أخرى يشكلها وزير الداخلية لتقصي الحقائق والنظر في موضوع وقضايا طلبة كلية الشرطة ومعرفة المشاكل القائمة وآليات حلها.

وأشار رئيس مجلس النواب أثناء لقائه بعدد من طلبة الكلية والذين قدموا له شكوى تتضمن حقيقة الأوضاع في الكلية- إلى أن كلية الشرطة تعد أحد الصروح العلمية العسكرية الشامخة في البلاد، منوهاً إلى ان تلك البنى تحكمها معايير وأنظمة وقوانين عسكرية ينبغي تجسيدها في واقع حياة الكلية من قبل قيادة الكلية وأعضاء هيئة التدريس والطلبة المنتسبين للكلية

وحث الأخ يحيى علي الراعي كافة الطلبة على أهمية آستيعاب تلك القوانين والعمل بها في سياق الحياة الدراسية اليومية ليصبح خريجو الكلية متسلحين بالعلوم العسكرية والنظم والقوانين التي تمكنهم وتساعدهم على اداء مهامهم عند الانتقال إلى الحياة العملية، سواءً أكان ذلك في التعامل الراقي مع المواطنين أو فيما يخص محاربة الجريمة والكشف عنها قبل وقوعها .

وقد قام رئيس مجلس النواب بالاتصال هاتفياً بوزير الداخلية وتشاوروا معه بشأن قضايا طلبة كلية الشرطة وسبل معالجتها..

الجدير بالذكر أن طلبة كلية الشرطة يتعرضون لانتهاكات خطيرة ومنها ترسيبهم في الامتحانات وذلك من قبل عناصر أصلاحية متشددة تحاول السيطرة على الكلية وطرد كل منتسبيها، ولعل الاعتداءات المتواصلة التي يتعرض لها الطلبة تؤكد أن مخطط استهداف طلبة كلية الشرطة من قبل المتشددين وحزب الاصلاح في صدارة أولوياتهم حيث أن جريمة الاعتداء الارهابي الذي أدى بحياة العديد من طلبة الكلية كان تدشيناً لطرد وتطفيش ومحاربة طلاب كلية الشرطة واستبدالهم بعناصر متشددة ومتطرفة.